يواصل توعية العملاء والجمهور بالمخاطر ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» : «تكييش القروض» يضع طالب التمويل تحت طائلة ديون جديدة

الهاملي : معاملات تتم خارج إطار النظام المصرفي الرسمي وتتعارض مع اللوائح والتعليمات المنظمة

هذه الممارسة تنطوي على محاذير كتقديم مستندات مزورة وتوقيع العميل على مستندات لصالح الوسيط قد تعرضه للسجن

الفكرة تنطلق من التفاف مجموعة محتالين على القانون بإعلان رغبتهم في مساعدة كل طالب تمويل والحصول على مبالغ جديدة

أمينة الهاملي

بيت التمويل يشارك بفاعلية في حملة التوعية المصرفية للعملاء والجمهور

يستخدمون طرقا ملتوية نهايتها توريط المدين بمزيد من الفوائد بالتوقيع على كمبيالات مالية تتجاوز المبلغ المسدد عنه من البنوك

بنك الكويت المركزي يراعي في تعليماته للبنوك حقوق العملاء ومقتضيات الشفافية

يواصل بيت التمويل الكويتي «بيتك»، جهود التوعية المصرفية للعملاء والجمهور ضمن حملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» التي انطلقت تحت إشراف بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت.

وقالت المديرة التنفيذية للفروع المصرفية في «بيتك»- أمينة الهاملي، ان «بيتك» يحذر العملاء والجمهور من مخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض» وذلك من خلال رسائل توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر موقعه على الانترنت والوسائل المختلفة، يبين فيها خطورة هذه الظاهرة، وضرورة التصدي لها والابلاغ عن اي معاملة يشتبه فيها، بالاضافة الى عدم اغفال خطورة هذه الممارسة كونها تنطوي على عديد من المحاذير، مثل تقديم مستندات مزورة، وتوقيع العميل على مستندات لصالح الوسيط قد تعرضه للسجن.

أضافت الهاملي في تصريح صحفي، ان عملية «تكييش القروض» تعتبر من اخطر العمليات المشبوهة المجرمة قانونيا، يلجأ اليها طالب التمويل هروباً من المديونيات، غير مدرك مايترتب عليها من اعباء ومخالفات، ففي حين تبدو للبعض انها وسيلة لسداد مديونياتهم القائمة بهدف الحصول على مزيد من التمويل، فان العملية تضع طالب التمويل تحت طائلة ديون جديدة، بما يتخطى الحدود القصوى التي يسمح بها وضعه المادي.

وبينت الهاملي ان «تكييش القروض» يتم عبر اللجوء إلى وسطاء يقدمون لطالب التمويل مبالغ نقدية لآجال قصيرة لقاء ارباح عالية جدا، ليقوم طالب التمويل بسداد ما عليه من التزامات للبنك، ثم يحصل على تمويل من البنك مجدداً، فيصبح مطالبا بسداد ما عليه من التزامات للوسطاء وفي ذات الوقت اقساط التمويل الجديد، ما يشبه دوامة من الاعباء والالتزامات المتداخلة المتتالية التي تنهك ميزانية العميل وتضعه تحت ضغط دائم، وغالبا ما يلجأ الى الاستدانة مرة اخرى للوفاء بالتزاماته، وهي بذلك تعتبر من اعمال الضرر بالنفس والمال والاقتصاد الوطني، كونها معاملات تتم خارج اطار النظام المصرفي الرسمي، وتتعارض مع اللوائح والتعليمات المنظمة لذلك، وعبر افراد وجماعات تحقق اموالا طائلة من وراء استغلال حاجات العملاء والمتاجرة بضوائقهم وعثراتهم نحو صناعة المزيد منها بشروط واملاءات مجحفة. وأشارت الهاملي الى ان فكرة «تكييش القروض» تقوم على التفاف مجموعة من المحتالين على القانون، بالاعلان عن رغبتهم في مساعدة كل طالب تمويل بالحصول على مبالغ مالية جديدة من البنوك واغلاق الالتزامات الحالية، حيث يستخدمون طرقا ملتوية نهايتها توريط المدين بمزيد من الفوائد من خلال التوقيع على كمبيالات مالية تتجاوز المبلغ المسدد عنه من البنوك، والحصول منه على فوائد مضاعفة .

وقالت ان اللجوء الى مثل هذه الطرق لإثبات الحق في الحصول على تمويلات مخالفة، يضع المدين تحت طائلة القانون، حيث تخضع عملية منح الائتمان وعمليات التمويل الشخصي الى اجراءات وضوابط وتعليمات رقابية منظمة، بما يحقق للعميل الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي توفرها تلك العمليات دون التعرض لمخاطر التعثر في السداد، او إثقال كاهله بالالتزامات المالية.

وأوضحت ان بنك الكويت المركزي يراعي في تعليماته للبنوك، حقوق العملاء ومقتضيات الشفافية، ومنها أن تقوم الجهات المانحة للتمويل بتقديم المشورة المالية للعملاء والوقوف على طبيعة التزاماتهم الشهرية والأعباء المترتبة عليهم، وتقديم النصح لهم حول احتياجاتهم والتزاماتهم، وإيضاح آثار زيادة تلك الالتزامات خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم عند تغير العمل أو التقاعد.

يذكر ان فعاليات الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» قد انطلقت في شهر يناير الماضي بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بحقوقهم وواجباتهم وبدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

ضمن أجندة بعثة غرفة تجارة الإمارة في موسكو

«أسبوع الشارقة في روسيا» يواصل أعماله بتنظيم ملتقى لمناقشة فرص التعاون بين الشركات الصناعية

العويس : إقامة شراكات جديدة انطلاقا من حرص الغرفة التي تسخر كل إمكاناتها لدعم العلاقات بين البلدين الصديقين

جانب من الاجتماع الذي عقدته غرفة تجارة الشارقة في روسيا بحضور عدد من المسؤولين المختصين الروس

موسكو – تتواصل أعمال أسبوع إمارة الشارقة في روسيا، الذي يقام بمناسبة البعثة التجارية لإمارة الشارقة إلى جمهورية روسيا الاتحادية التي تترأسها غرفة تجارة وصناعة الشارقة ممثلة بمركز الشارقة لتنمية الصادرات لمدينتي موسكو وسانت بطرسبرغ، حيث عَقدت البعثة مؤخرا ملتقى الأعمال الشارقة – روسيا تحت عنوان «فرص التعاون مع الشركات الصناعية في الشارقة»، بهدف تعزيز أطر التعاون بين الشركات الروسية المصدرة مع نظرائهم من إمارة الشارقة.

حضر الاجتماع الذي انعقد في مقر غرفة تجارة وصناعة موسكو، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة عبد الله العويس ، والنائب الثاني لرئيس غرفة الشارقة وليد بوخاطر ورئيس مجلس الأعمال الإماراتي الروسي سيرغي غوركوف، ومساعد مدير عام الغرفة لقطاع خدمات الأعضاء، ومدير مركز الشارقة لتنمية الصادرات عبد العزيز محمد شطاف ، ونائب رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو لشؤون العلاقات الدولية سورين أوغانيسوفيتش فاردانيان ، وسكرتير أول رئيس الإدارة الاقتصادية والتجارية في سفارة الدولة لدى روسيا أحمد سعيد الكتبي ، إلى جانب حضور عدد من المسؤولين في الغرف التجارية والهيئات الرسمية الاقتصادية، وممثلين عن كبرى الشركات الروسية ورجال الأعمال الإماراتيين المشاركين في البعثة.

تعزيز علاقات التعاون

وفي افتتاح أعمال الملتقى أكد سيرغي غوركوف، على أهمية هذه البعثة التي تقودها غرفة الشارقة والتي من شأنها تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين روسيا والإمارات، لاسيما وأن هنالك مجالات عديدة جار العمل على التنسيق من أجلها في الفترة السابقة بين البلدين الصديقين خاصة في قطاعات الزراعة والتكنولوجية المتقدمة والسياحة، والتي من شأنها تعزيز حجم التبادل التجاري غير النفطي الذي وصل إلى نحو مليارين ونصف المليار دولار في نهاية عام 2020، مثنيا على جهود غرفة الشارقة في تنظيم هذا الملتقى الذي يعد فرصة هامة لممثلي مجتمع الأعمال من كلا البلدين.

حلقة جديدة

وأكد عبد الله العويس، أن هذه البعثة التي تقودها غرفة الشارقة، تعد حلقة جديدة تُضاف إلى سلسلة الزيارات المتبادلة للوفود الرسمية والتجارية بين إمارة الشارقة وروسيا، والتي تكلّلت في العام 2019 بتوقيع مذكرة تفاهم واتفاقيات بين مجتمعي الأعمال خلال البعثة التي نظمتها الغرفة إلى موسكو وسانت بطرسبورغ والتي أوجدت قنوات تواصل جديدة بين المؤسسات والشركات ورجال الأعمال في كلا البلدين، وساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي والتوسع في إيجاد فرص استثمارية جديدة في مختلف القطاعات التنموية، فضلا عن استضافة الشارقة للملتقى الأعمال الإماراتي الروسي الذي نظمته دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة في العام 2020 وغيرها الكثير من الزيارات واللقاءات الافتراضية التي تنطلق بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أرحب من التعاون الاستثماري والاقتصادي المشترك.

ووجه رئيس غرفة الشارقة، دعوة لرجال الأعمال الروس لزيارة إمارة الشارقة واستكشاف الفرص المتاحة للاستثمار فيها، والتعرف عن قرب إلى خصائص البيئة الاستثمارية التي نجحت في أن تغدو وجهة تنافسية يقصدها المستثمرون من شتى دول العالم، لما تتميز به من ببنية تحتية متطورة وقوانين تشريعية حديثة ومرنة، تحمي رؤوس الأموال والاستثمارات الاقتصادية، عدا عن موقعها الحيوي كمركز تجاري عالمي يتيح الوصول إلى كل الأسواق الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى ما تشهده مدنها ومناطقها من نهضة حضارية ومشاريع سياحية عالمية المستوى، في ظل تبني الإمارة سياسة تنويع الاقتصاد والاستعداد للثورة الصناعية الرابعة وعصر الذكاء الاصطناعي.

اهتمام خاص

من جانبه أشاد سورين أوغانيسوفيتش فاردانيان، بمساعي غرفة الشارقة ودورها المؤثر في تطوير علاقات التعاون الاقتصادي، من خلال تنظيم مثل هذه الفعاليات التي تخدم القطاع الخاص في البلدين، لافتا إلى أن إمارة الشارقة تحظى باهتمام خاص من مجتمع الأعمال الروسي، كما تعد من الوجهات الهامة التي تسعى غرفة موسكو إلى دخول أسواقها بقوة لما تتمتع به من بيئة استثمارية متنوعة إلى جانب ما تزخر به من مقومات ومناخ تجاري واقتصادي مشجع، منوها إلى أن هذا الملتقى سيسهم في تقصير المسافات بين البلدين الصديقين ويدفع بالعلاقات نحو فضاءات جديدة تعزز مجالات التعاون بين الجانبين، مؤكدا دعم غرفة موسكو لمجتمع الأعمال الإماراتي من خلال توفير كافة الامكانات والتسهيلات المتاحة لتشجيع وتحفيز رجال الأعمال في إقامة شراكات ثنائية مستقبلية.

مناخ استثماري

واستعرضت لمياء عبد الرحمن الجسمي، الخدمات والتسهيلات التي يقدمها مركز الشارقة لتنمية الصادرات وبرامجه المختلفة التي تستهدف الشركات الروسية المصدرة، كما قدمت عرضا ترويجيا وتعريفيا عن مقومات الاستثمار والمزايا التي توفرها إمارة الشارقة سلطت خلاله الضوء على ما تزخر به الإمارة من مقومات ومناخ استثماري مشجع وواعد، إضافة إلى عروض عن الفرص الاستثمارية في قطاعات متعددة تسعى الشارقة من خلالها التعاون مع المستثمرين الروس الراغبين في الاستثمار بالشارقة بإقامة مشاريع تخدم تلك القطاعات.

وفي ختام الملتقى تم تنظيم لقاءات عمل ثنائية بين رجال الأعمال من الشارقة مع نظرائهم من الجانب الروسي تعرفوا خلالها على مجالات التعاون المتاحة والممكنة بينهم، ومدى امكانية التعاون وإقامة شراكات استثمارية مستقبلية، من منطلق العمل على الاستفادة من التقنيات المتقدمة لدى الجانبين في قطاعات الإنتاج الأساسية.

وستشهد أجندة بعثة الغرفة عقد جملة من اللقاءات والاجتماعات خلال الأيام المقبلة، كما سيعقد الوفد في محطته الثانية في مدينة سانت بطرسبرغ ملتقى ستستعرض من خلاله غرفة الشارقة والمؤسسات الحكومية الإماراتية وشركات القطاع الخاص المشاركة عروضا تعريفية لتسليط الضوء على ما تزخر به دولة الإمارات وإمارة الشارقة من مقومات ومناخ استثماري مشجع وواعد، إضافة الى عروض عن الفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية متعددة.

الشلل أصاب معظم أنحاء البلاد بسبب نقص الوقود الذي سبّب الكثير من الحوادث الأمنية

تصاعد الأزمة الاقتصادية في لبنان .. تضخم وشحّ بالسلع الأساسية

الأزمة في لبنان تطاول أغلب المواد الحياتية

بيروت – «وكالات» : تفاقم الانهيار المالي في لبنان بصورة سريعة في الشهر الماضي، مع إصابة معظم البلاد بالشلل بسبب نقص الوقود الذي سبّب وقوع حوادث أمنية في جميع أنحاء لبنان.

وأدى التدهور السريع في لبنان، الذي تفاقم بسبب الجمود السياسي، إلى إثارة قلق الغرب. ودق بعض كبار المسؤولين اللبنانيين ناقوس الخطر بشأن بلد قضى 30 عاما يتعافى ببطء من الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1975 حتى عام 1990.

واتفق رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، يوم الجمعة، على تشكيل حكومة جديدة مع الرئيس ميشال عون، ما أثار آمالاً في أن تتخذ الدولة أخيرا إجراءات لوقف الانهيار والدخول من جديد في محادثات مع صندوق النقد الدولي، على الرغم من إخفاق جميع الحكومات السابقة في تطبيق الإصلاحات اللازمة.

وسقط نحو 78 في المئة من اللبنانيين في براثن الفقر على مدى عامين. ويقول البنك الدولي إنها إحدى أشد حالات الكساد في العصر الحديث.

وتخلف لبنان في بدايات الأزمة عن سداد الدين العام الضخم، بما في ذلك 31 مليار دولار من سندات اليوروبوند التي لا تزال مستحقة للدائنين. وانخفضت قيمة العملة أكثر من 90 في المئة، ما أدى إلى تدمير القوة الشرائية في بلد يعتمد على الواردات. ومع منع المودعين من سحب مدخراتهم بالعملات الأجنبية، أو إجبارهم على سحب النقود بالعملة المحلية المنهارة، فإن هذا يُعَدّ حالياً بمثابة هبوط فعلي في قيمة الودائع بنسبة 80 في المئة.

وذكر برنامج الغذاء العالمي أن أسعار المواد الغذائية قفزت 557 في المئة منذ أكتوبر 2019، وانكمش الاقتصاد بنسبة 30 في المئة منذ 2017.

وأدى نقص الوقود والغاز والمازوت إلى إصابة الحياة العادية بالشلل، ما أثر في الخدمات الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمخابز. ونفدت أيضاً الأدوية الحيوية.

وغادر كثيرون من اللبنانيين أصحاب الكفاءات البلاد في هجرة مستمرة للمهارات. وأدى نقص الوقود إلى وقوع مواجهات في محطات البنزين، حيث يضطر سائقو السيارات إلى الانتظار لساعات، وكادت تحدث مواجهات بالأسلحة خلال مشاجرات على الوقود. وخطفت شاحنات لنقل الوقود. وتحول أحد الخلافات على البنزين في جنوب لبنان إلى مواجهة طائفية بين قرى شيعية ومسيحية مجاورة. ويشجع تراجع مكانة الدولة على الخروج عن القانون في مناطق من لبنان. واستخدمت البنادق الآلية الثقيلة والقذائف الصاروخية في معركة وقعت في الآونة الأخيرة بين عشائر سنية متناحرة في شمال لبنان. ويزيد كل هذا من الضغط على قوات الأمن. وحذرت قيادات أمنية من تأثير الأزمة في مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش، مع انخفاض قيمة رواتب الجنود مع تراجع الليرة.

وحثّ اللواء عباس إبراهيم، المدير العام للأمن العام اللبناني، ضباطه على الوقوف بحزم في مواجهة الأزمة، محذرا من الفوضى التي ستنجم عن انهيار الدولة. ووعد المانحون مرارا بتقديم أموال إذا بدأ لبنان بإصلاحات لمعالجة الأسباب الجذرية للانهيار، بما في ذلك اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد في الحكومة. لكن بدلا من القيام بما هو ضروري، ظل الساسة الطائفيون في لبنان، الذين حارب كثيرون منهم في الحرب الأهلية، على خلاف بشأن المقاعد في الحكومة الجديدة لأكثر من عام قبل الانفراجة التي حدثت يوم الجمعة.